



التقرير الأسبوعي عن أسواق النقد 2 أغسطس 2026

تثبيت أسعار الفائدة يهيمن على قرارات البنوك المركزية وسط تراجع الدولار ومكاسب قوية للين

التعليق على أداء الاسواق

شهد الأسبوع الماضي أحداث حافلة بصورة استثنائية لقرارات السياسة النقدية على ثلاث جبهات تمثلت في تراجع زخم البيانات الأميركية، إلى جانب أكثر جداول نتائج الشركات كثافة خلال هذا الربع، لينتهي على وقع ضعف واسع النطاق للدولار. وأبقت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية دون تغيير عند 3.50% إلى 3.75%، في اجتماع شهد انقساماً نادراً في وجهات النظر، حيث عارض ثلاثة أعضاء، هم نيل كاشكاري، وبيث هاماك، ولوري لوجان، القرار مفضلين رفع سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وفي ذات الوقت، أبقى رئيس الاحتياطي الفيدرالي كيرين وارث جميع الخيارات مفتوحة، ومضى قدماً في إعادة صياغة إطار التوجيه المستقبلي للبنك المركزي. إلا أن الدلالات المتشددة للاجتماع سرعان ما تراجعت أمام ضعف البيانات الاقتصادية. إذ أظهرت القراءة الأولية تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام إلى 1.5% على أساس سنوي، وجاءت دون توقعات السوق البالغة 2.3%، متأثراً بضعف الإنفاق الحكومي واتساع الأثر السلبي للواردات. كما ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي في يونيو بنسبة 0.1% فقط على أساس شهري، بأقل من المتوقع، ليتراجع معدل التضخم السنوي إلى 3.3%، بينما ارتفعت طلبات إعانة البطالة الأولية إلى 197 ألف مقابل 187 ألف طلب في السابق. وأدت إعادة تسعير التوقعات إلى انخفاض مؤشر الدولار بنحو 0.8%، لينتهي الأسبوع بالقرب من مستوى 100.00 نقطة. وجاءت أبرز تحركات الأسبوع من اليابان، حيث دفع تدخل وزارة المالية اليابانية يوم الخميس تداولات الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني إلى الهبوط من فوق مستوى 163.00 إلى أدنى مستوى عند 157.80، بما يعادل ارتفاعاً يومياً للين بنسبة 3%، وهو الأكبر منذ أواخر العام 2022. وفي اليوم التالي، أبقى بنك اليابان سعر الفائدة عند 1.00%، محذراً من أن التضخم الأساسي يتحرك فوق المستوى المستهدف البالغ 2%، كما رفع توقعاته للنمو وأبقى الباب مفتوحاً أمام مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة. وفي أوروبا، أبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير عند 3.75% بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة، حيث فضل الأعضاء المعارضون رفع سعر الفائدة. وسعى المحافظ بيلي إلى الموازنة بين بيئة عالمية "أكثر ضبابية وتتسم بارتفاع معدلات التضخم" وأوضاع محلية أكثر اعتدالاً. وفي الوقت ذاته، تجاوز نمو اقتصاد منطقة اليورو التوقعات خلال الربع الثاني من العام، مسجلاً 0.4% على أساس ربع سنوي. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند 1.1527، والجنه الإسترليني أمام الدولار الأمريكي عند 1.3480. وفي أستراليا، جاءت بيانات التضخم للربع الثاني من العام دون التوقعات، إذ تراجع التضخم الكلي بنسبة 0.1% على أساس ربع سنوي، فيما انخفض المعدل المتوسط إلى 3.6% على أساس سنوي، ما دفع الأسواق إلى تقليص رهاناتها على رفع الاحتياطي الأسترالي لسعر الفائدة، وذلك بعد يوم واحد فقط من تأكيد ميشيل بولوك أن مجلس البنك ما يزال "مستعداً للتحرك". إلا أن الدولار الأسترالي بدأ تداولات الأسبوع مرتفعاً عند 0.7030 أمام الدولار الأمريكي، بدعم من الضعف العام للعملة الأميركية. وواصلت أسواق الأسهم صعودها خلال أكثر أسابيع موسم النتائج ازدهاراً، إذ قفز سهم مايكروسوفت بنحو 15% وأمازون بنسبة 10% عقب إعلان نتائجهما، في حين تراجع سهم أبل بنسبة 7% متأثراً بضعف إيرادات قطاع الخدمات والسوق الصينية. كما أشارت شركات الحوسبة إلى إنفاق رأسمالي مشترك يتراوح بين 720 و745 مليار دولار خلال العام 2026، بما أعاد تأكيد استمرار دورة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، ودفع بمؤشر ستاندرد أند بورز 500 نحو مستوى 7,510 نقاط بحلول يوم الجمعة. وفي أسواق السلع، تراجعت أسعار النفط بشكل حاد عن القفزة التي سجلتها في الأسبوع السابق، والمدفوعة بتطورات البحر الأحمر، بعدما تجاوزت مستوى 100 دولار للبرميل. وانخفض مزيج خام برنت إلى ما دون 86 دولار، فيما تراجع خام غرب تكساس الوسيط إلى نحو 82 دولار، مع عودة حركة ناقلات النفط عبر مضيق هرمز إلى طبيعتها. في المقابل، ارتفع الذهب إلى 4,115، مستفيداً من ضعف الدولار واعتدال بيانات التضخم الأميركية.

الولايات المتحدة

رئيس الفيدرالي يواجه انتقادات الأسواق وتزايد الضغوط على مصداقيته

عقب تصويت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بأغلبية تسعة أصوات مقابل ثلاثة لصالح تثبيت أسعار الفائدة ضمن نطاق 3.50% إلى 3.75%، عقد كيرين وارث مؤتمره الصحفي الثاني بعد اجتماع اللجنة منذ توليه منصبه في مايو. وبدلاً من طمأنة المستثمرين، أثار المؤتمر رد فعل سلبي في الأسواق، إذ قفزت عائدات سندات الخزنة طويلة الأجل إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ العام 2007، في حين تراجعت عائدات السندات قصيرة الأجل. وفي الوقت ذاته، ارتفعت احتمالات تثبيت الفيدرالي لأسعار الفائدة في اجتماعه المقبل بصورة ملحوظة إلى 45%. وتشير هذه التحركات إلى مخاوف المستثمرين من أن البنك المركزي لا يتعامل بالقدر الكافي مع استمرار الضغوط التضخمية، التي ظلت أعلى من المستوى المستهدف البالغ 2% لأكثر من خمسة أعوام، بما قد يضطره في نهاية المطاف إلى تبني تحولات أكثر حدة وتشديداً في السياسة النقدية. ومن المفارقات أن وارث سبق أن انتقد سلفه جيروم باول بسبب ارتفاع عائدات السندات طويلة الأجل، وأرجع ذلك إلى ضعف المصداقية. وعلى الرغم من أن سياق اجتماع الأربعاء تمثل في تثبيت أسعار الفائدة وليس خفضها، إلى جانب إشارة وارث إلى أن ارتفاع عائدات السندات قد يعكس قوة استثمارات الشركات، إلا أن المستثمرين لم يقتنعوا بهذا التفسير إلى حد كبير. وأشار المحلل جون هيلسنرث إلى أن وارث لم يحدد بوضوح الظروف التي قد تدفعه إلى رفع أسعار الفائدة في مواجهة استمرار التضخم. كما تخلّى وارث عن النهج التقليدي للاحتياطي الفيدرالي القائم على التوجهات المستقبلية، معتبراً أن الإشارة إلى التحركات المقبلة تقلص مرونة البنك المركزي وتحجبه عن قراءة إشارات السوق الحقيقية. وأدى امتناعه عن توضيح آلية اتخاذ القرار أو بيان أسباب ملائمة مستوى الفائدة الحالي إلى إثارة حيرة الاقتصاديين. وخلال المؤتمر الصحفي، قلل وارث من أهمية التراجع الأخير لقراءة مؤشر أسعار المستهلكين، بينما وصف التضخم في الوقت ذاته بأنه "مرتفع". كما أثار الشكوك بشأن التزام الاحتياطي الفيدرالي طويل الأجل بالمستوى المستهدف التقليدي البالغ 2% وفق مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي، مشيراً إلى أن فريق عمل داخلي قد يوصي العام المقبل بتعديل المستهدف الرسمي أو تقليص التركيز عليه. ودفع هذا الغموض المحيط باستراتيجيته وأهدافه التضخمية اقتصاديين بارزين إلى التشكيك في مصداقيته. وزاد من حدة الضغوط معارضة ثلاثة أعضاء في اللجنة قرار تثبيت سعر الفائدة، ما يشير احتمالاً غير مسبوق بأن يصبح وارث أول رئيس للفيدرالي يجد نفسه ضمن الأقلية في التصويت على أسعار الفائدة. وبعد أشهر قليلة فقط

من توليه المنصب، يجد وارش نفسه في موقف بالغ الحساسية، وسط تصاعد الشكوك في نهجه من جانب وول ستريت ومن داخل البنك المركزي على حد سواء.

نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.5% في الربع الثاني من العام 2026 وسط ضغوط التجارة والاستثمار
نما الاقتصاد الأمريكي بوتيرة سنوية بلغت 1.5% خلال الربع الثاني من العام 2026، وهي أقل من المتوقع، مقارنة بنمو قدره 2.1% في الربع الأول من العام، كما جاءت دون توقعات الاقتصاديين البالغة 2.1%، وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي. وجاء التباطؤ مدفوعاً باتساع الأثر السلبي لصافي التجارة (-1.01%)، إلى جانب انكماش الإنفاق الحكومي (-0.8%) عقب مبيعات النفط من الاحتياطي البترولي الاستراتيجي. كما ساهمت المخزونات الخاصة سلباً (-0.67%) فيما تباطأ نمو الاستثمار الثابت غير السكني (إلى 8.4% مقابل 10.6%)، متضمناً انكماش الاستثمار بالمنشآت للربع العاشر على التوالي (-5%). وفي المقابل، أظهرت البيانات استمرار قوة بعض مكونات الاقتصاد، إذ تسارع الإنفاق الاستهلاكي بصورة ملحوظة إلى 3.2%، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق على الأدوية الموصوفة، والشاحنات الجديدة، والأثاث، وخدمات الأغذية. كما ظل الاستثمار في المعدات قوياً عند 15.2%، في حين ارتفع الاستثمار السكني بنسبة 1.5%، مسجلاً أول زيادة له في ست فترات ربع سنوية.

وأنتهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 99.914.

المملكة المتحدة

بنك إنجلترا يثبت أسعار الفائدة عند 3.75% وسط انقسام التصويت وتصاعد المخاوف التضخمية
أبقى بنك إنجلترا أسعار الفائدة دون تغيير عند 3.75%، بما يتسق مع توقعات الاقتصاديين. وصوتت لجنة السياسة النقدية بأغلبية ستة أعضاء مقابل ثلاثة لصالح تثبيت سعر الفائدة، فيما شملت الأصوات المعارضة كل من ميجان جرين وهيو بيل وكاثارين مان، مفضلين رفعها بمقدار 25 نقطة أساس. وعلى الرغم من أن قرار التثبيت كان متوقعاً على نطاق واسع عقب تراجع معدل التضخم الكلي في يونيو إلى أدنى مستوياته في 15 شهراً عند 2.6%، فإن ارتفاع عدد الأعضاء المؤيدين للرفع من عضوين في الاجتماع السابق عكس توجهاً أكثر تشدداً مما كانت تتوقعه الأسواق. وأشار البنك المركزي إلى وجود توافق داخل اللجنة على أن مخاطر أسعار الطاقة ما تزال تميل نحو الارتفاع. وأوضحت جرين أن التضخم ظل أعلى من المستوى المستهدف لنحو خمسة أعوام، محذرة من ظهور ضغوط جديدة على سلاسل الإمداد، من بينها القيود المرتبطة بمكونات الذكاء الاصطناعي وظهور نقطة اختناق إضافية أمام تدفقات الطاقة عبر البحر الأحمر، بدأت تؤثر في الأسواق. ورأت أن رفع سعر الفائدة بصورة استباقية قد يساعد في الحد من انتقال الضغوط التضخمية إلى جولات لاحقة. وبالمثل، دعا بيل إلى رفع أسعار الفائدة فوراً لتجاوز التشويش الناجم عن تقلبات الأسواق وإرسال إشارة واضحة بشأن المخاطر السعودية المرتبطة بمنطقة الخليج، بما يساهم في حماية المستوى المستهدف للتضخم. وعقب صدور القرار، ارتفع الجنيه الإسترليني بنسبة 0.08% أمام الدولار الأمريكي ليصل إلى 1.3376. وأشار محللون، من بينهم فيليكس فيذر من شركة أبردين، إلى أن اتساع نطاق المعارضة داخل اللجنة يعكس تزايد القلق بشأن التضخم، بما يبقّي احتمال رفع أسعار الفائدة في المستقبل قائماً إذا لم تواصل الضغوط السعيرية انحسارها.

وأنتهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3480.

آسيا والمحيط الهادئ

البن الياباني يقفز بنحو 3% في موجة صعود قوية وسط مؤشرات تدل على تدخل محتمل وتحول في سياسة الاحتياطي الفيدرالي
قفز البن الياباني بما يصل إلى 3% أمام الدولار يوم الخميس، مسجلاً واحدة من أكبر مكاسبه اليومية في السنوات الأخيرة، ما أثار تكهنات واسعة بشأن إمكانية التدخل في سوق الصرف. ودفع هذا التحرك القوي العملة اليابانية من نحو 163 ين مقابل الدولار إلى ما دون مستوى 158 لفترة وجيزة، وسط ارتفاع حاد في حجم التداول. وعلى الرغم من أن البن قلص جزءاً من مكاسبه لاحقاً، إلا أنه أنهى الجلسة مرتفعاً بنسبة 2.4%. وكشفت مصادر أن بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، نيابة عن وزارة الخزانة الأميركية، أجرى استعلاماً عن سعر صرف الدولار مقابل البن، في خطوة تعد شكلاً من أشكال التدخل غير المباشر وغالباً ما تسبق تنفيذ عمليات مباشرة في سوق العملات. وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت في تصريحات لشبكة فوكس بيزنس يوم الخميس إن البن "يبدو مقوماً بأقل كثيراً من قيمته العادلة". وجاء هذا التحول الحاد في ظل تزايد الضغوط على السلطات اليابانية لوقف التراجع القوي في قيمة العملة، خصوصاً بعد أن أخفقت تدخلات سابقة في أبريل ومايو في توفير دعم مستدام. وكان وزير المالية الياباني قد هدد الأسبوع الماضي باتخاذ "إجراءات مناسبة وجريئة" بعدما تجاوز البن مستوى 163 ين ياباني أمام الدولار الأمريكي للمرة الأولى منذ 40 عاماً. وأشار ماسايوكي ناكاجيما، الاستراتيجي في بنك ميزوهو، إلى أن حجم التحرك المسجل يوم الخميس يماثل تحركات شهدتها السوق خلال تدخلات سابقة، لافتاً إلى أن دورات التدخل الماضية بدأت أيضاً مباشرة عقب قرارات للاحتياطي الفيدرالي. ومن جانبه، أوضح روبرت تيب، رئيس السندات العالمية في بي جي آي إم، أن قرار الفيدرالي تثبيت أسعار الفائدة، وما صاحبه من ضعف في الدولار، وفر للسلطات اليابانية فرصة مثالية للاستفادة من تراجع العملة الأميركية. وأظهرت بيانات منصة إي بي إس ارتفاع حجم تداولات الدولار مقابل البن خلال الجلسة بنحو 80 مليار دولار، ما عزز شكوك المتعاملين بشأن التدخل الرسمي. كما أشار متعاملون في طوكيو ولندن إلى أن ضعف السيولة خلال موسم الصيف ضاعف أثر هذه التحركات. وخلال العام الماضي، تعرض البن وسوق السندات اليابانية لضغوط حادة نتيجة تصاعد مخاوف التضخم، والقلق حيال السياسة المالية، وارتفاع تكاليف واردات الطاقة، ما دفع عائدات السندات لأجل عشر سنوات إلى الاقتراب من 3% للمرة الأولى خلال القرن الحالي. وفي الوقت ذاته، تراجع مؤشر الدولار الأوسع نطاقاً بنسبة 0.9% يوم الخميس عقب صدور بيانات تدل على ضعف معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أشد من المتوقع.

بنك اليابان يثبت سعر الفائدة عند 1% بأغلبية 8 أصوات مقابل صوت واحد ويحذر من تجاوز التضخم الأساسي المستوى المستهدف البالغ 2%
أبقى بنك اليابان أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير عند 1% يوم الجمعة، بأغلبية ثمانية أصوات مقابل صوت واحد، فيما كان عضو مجلس الإدارة هاجيمي تاكاتا المعارض الوحيد للقرار، إذ فضل رفع سعر الفائدة إلى 1.25%. وفي أحدث توقعاته الاقتصادية، حذر البنك من أن التضخم الأساسي مرشح للارتفاع إلى مستوى "يتجاوز بوضوح" 2% اعتباراً من النصف الثاني من السنة المالية 2026، الممتد من سبتمبر إلى مارس، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط الخام، والضعف الذي شهده البن الياباني مؤخراً، وانتقال نمو الأجور إلى أسعار البيع. وعلى الرغم من أن التضخم الأساسي في اليابان سجل 1.6% في يوليو

وظل دون مستوى 2% خلال معظم فترات العام 2026، إلا أن البنك المركزي يتوقع أن يعود تدريجياً نحو المستوى المستهدف البالغ 2% مع تراجع تكاليف النفط. وجاء القرار مباشرة عقب تدخل محتمل في سوق الصرف مساء الخميس، نفذ بالتنسيق مع السلطات الأميركية التي أجرت "استعلاماً عن سعر الصرف"، وهي خطوة تقليدية غالباً ما تسبق التدخل المباشر. وكان الين قد تراجع سابقاً إلى نطاق يتراوح بين 162 و165 ين مقابل الدولار، متمركزاً قرب مستوى 163، قبل أن يقفز بقوة إلى أعلى مستوياته عند 157.96. وأشار ماساهيكو لو، كبير استراتيجيي الدخل الثابت لدى "ستيت ستريت إنفستمنت مانجمنت"، إلى أن هذا التحرك يؤكد استمرار عدم تقبل وزارة المالية لأي تراجع مفرط في قيمة الين. وفي الوقت ذاته، تصاعدت التكهّنات بشأن احتمال تسريع بنك اليابان وتيرة تشديد السياسة النقدية. وكانت وكالة بلومبرج قد أفادت قبيل الاجتماع بأن مسؤولي البنك منفتحون على التحرك بوتيرة أسرع من توقعات السوق الحالية، التي ترجح رفع سعر الفائدة مرة كل ستة أشهر. وعلى الرغم من أن البنك المركزي لم يؤكد صراحة تسريع دورة التشديد، إلا أنه شدد على أنه سيواصل رفع أسعار الفائدة، في ظل خطر أن تؤدي الأوضاع المالية التيسيرية واقترب التضخم من المستوى المستهدف إلى دفع الأسعار لمستويات مرتفعة على نحو مقلق والإضرار بالاقتصاد بصفة عامة. وبناءً على ذلك، يرى محللون، من بينهم لو، أن رفع سعر الفائدة في سبتمبر أو أكتوبر أصبح احتمالاً قائماً بوضوح.

وأنتهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 157.57.

الكويت

الدينار الكويتي

أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مقابل الدينار الكويتي مغلقاً عند مستوى 0.30770.

أسعار العملات 2 - أغسطس - 2026

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1369	1.1353	1.1546	1.1527	1.1450	1.1700	1.1569
GBP	1.3316	1.3270	1.3493	1.3480	1.3400	1.3600	1.3482
JPY	163.70	157.57	163.94	157.57	156.00	158.50	156.43
CHF	0.8176	0.8037	0.8206	0.8074	0.7950	0.8150	0.7884

© Copyright Notice. The Weekly Money Market Report is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. This report and other NBK research can be found in the "News & Insight" section of the National Bank of Kuwait's website. Please visit our website, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Treasury Group, Tel: (965) 2221 6603, Fax: (965) 2229 1441, Email: tsd_list@nbk.com